

تنقسم المنشآت الصغيرة التي يطبق عليها هذا القرار الى أ ، ب ، ج وفيما يلي ملخص لقرار وزير المالية (٤١٤) لسنة ٢٠٠٩ بشأن المنشآت الصغيرة

بيــــــــــــان / فئة المنشأة	فردية (أ)	شخص اعتبارى (أ)	(ب)	(ج)
رأس المال المستثمر	أقل من ٥٠٠٠٠	أقل من ٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠	أكبر من ٢٥٠٠٠٠
رقم الأعمال	أقل من ٢٥٠٠٠٠	أقل من ٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠٠	أكبر من ١٠٠٠٠٠٠
صافى ربح من واقع آخر ربط ضريبي	أقل من ٢٠٠٠٠	أقل من ٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠	أكبر من ١٠٠٠٠٠٠
لتمتع المنشأة بالمحاسبة وفقا لهذا القرار عليها أن	لا يشترط تقديم طلب		تتقدم بطلب برغبتها فى ذلك	
يتم تحديد صافى الربح المنشأة بناء على	تعليمات تصدر من مصلحة الضرائب المصرية	مقابلة الإيرادات بالمصروفات الثابته من واقع الدفتر (إجنده)	اعداد فوائم ماليه طبقا للمبادئ المحاسبية الآتية :- ١ - فرض استمرارية المنشأة . ٢ - فرض التكلفة التاريخية للنفقات والأصول . ٣ - تطبيق الأساس النقدى	قائمة الدخل المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية
الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية عند اعداد القوائم الماليه	تستثنى من ذلك دون الأخلال بحقها فى التطبيق			
امساك دفاتر وسجلات محاسبية طبقا م ٧٨ ق ٩١ - ٢٠٠٥	لا تلتزم ، وإن كان لها حق فى ذلك	تلتزم بامساك دفتر واحد (إجنده) للأيرادات والمصروفات لتحديد أرباحها من خلاله	تلتزم بامساك دفتر يومية والدفاتر المساعدة التى تستلزمها طبيعة النشاط	تلتزم بامساك دفاتر وسجلات وفقا لطبيعة نشاطها
نموذج رقم (٢٧) اقرارات	نموذج رقم (٢٧) اقرارات	نموذج رقم (٢٧) اقرارات	نموذج رقم (٢٧) اقرارات	نموذج رقم (٢٨) اقرارات
الالتزام بالأحتفاظ بصور فواتير المبيعات وأصول فواتير المشتريات	على كل منشأة أن تلتزم بالأحتفاظ بصور فواتير البيع وأصول فواتير المشتريات فى كل الأحوال			
فى حالة تعذر اثبات المنشأة لنفقاتها الفعلية	على المنشأة أن تطلب من مأمورية الضرائب التابعة لها تعيين مندوب لديها بلا مقابل ، لحصر وتسجيل ومتابعة نفقاتها غير المؤيدة بمستندات			
فى حالة تعامل المنشأة فى سلع مسعرة جبريا	يتم تحديد ربح هذه الأصناف على اساس هامش الربح المحدد لهذه السلع ، شرط احتفاظ المنشأة بفواتير المشتريات المؤيدة لذلك وتضع مصلحة الضرائب نماذج ضريبية تراعى ذلك			
فى حالة تعامل المنشأة فى سلع أخرى غير مسعرة جبريا	يتم تحديد الربح بمقابلة الإيرادات المؤيدة بفواتير البيع بتكاليف المشتريات المؤيدة بفواتير الشراء			
الالتزام بتطبيق نص المادة ٢١ من القانون بشأن عقود طويلة الأجل عند تحديد صافى الربح الضريبي	لا تلتزم ويحدد صافى الربح على أساس المستخلصات فى كل سنة على حده ويتم تسوية ربح العقد فى نهاية الفترة الضريبية التى انتهى فيها العقد على اساس ايراداته الفعلية مخصوما منها التكاليف الفعلية بعد استئزال ما سبق تقديره من أرباح			
نظام الفحص بالعينة طبقا م ٩٤ ق ٩١ / ٢٠٠٥	يطلب على كافة المسسات المذكوره بالقرار ، وكذلك يطبق بص م ١٢٢ من القانون اذا ما ثبت تهرب الممول من اداء الضريبة			
نظام الدفعات المقدمه	يجوز تطبيقه للمنشآت التى ترغب فيه			
فى حالة عدم تقديم الأقرار الضريبي فى الميعاد القانونى	تحاسب تقديريا وفقا لنص م ٩٠ من ق ٩١ / ٢٠٠٥ من خلال تحديد الأيرادات وفقا للبيانات المتاحة للمصلحة ودون الأخلال بأعتماد النفقات من واقع الفواتير والمستندات المؤيدة لها.			
اعداد دار الأستشارات الضريبية والمحاسبية - أمين رزق على - محمول ٠١٠٦٦٢٢١٧٣				